



إدارة الاقتصاد الكلي

والسياسة المالية

دراسة صندوق النقد الدولي  
حول إصلاح أسعار الطاقة في  
الكويت

## دراسة صندوق النقد الدولي حول إصلاح أسعار الطاقة في الكويت

أعد صندوق النقد الدولي دراسة حول إصلاح أسعار الطاقة في دولة الكويت، وتبنت هذه الدراسة بعض التجارب العالمية التي يجب على الكويت الاستفادة منها، وفيما يلي ملخص لأهم ما جاء في هذه الدراسة.

### • تعتبر أسعار الطاقة في دولة الكويت منخفضة مقارنةً بالقيم العالمية والإقليمية:

أشارت الدراسة إلى ضرورة استعادة دولة الكويت من انخفاض الأسعار العالمية للبتروول ومشتقاته لتعزيز الجهود نحو إعادة إصلاح أسعار الطاقة المحلية، ومن الجدير بالذكر فإن إعادة تسعير الطاقة على المدى الطويل سيعود بالنفع العام على عوائد الميزانية وبالتالي سيحسن من الأداء الاقتصادي للدولة، وبما في ذلك خلق مساحة أكبر للاستثمار المحلي والأجنبي، وعلى المدى القصير فمن المتوقع تأثيره مباشرة على التضخم وذلك لارتباط أسعار الطاقة وبالأخص المشتقات النفطية ارتباط وثيق بقطاع المواصلات بحيث أنّ أي ارتفاع بأسعار المشتقات النفطية من شأنه رفع أسعار المواصلات في الدولة.

### • تواجه دولة الكويت تحديات كبيرة في أسعار الطاقة المحلية، وإنفاقها، وإنتاجها:

تعتبر سياسة أسعار الطاقة المنخفضة والنمو الاقتصادي الذي شهدته الدولة في السنوات الأخيرة محفزاً لاستهلاك المحلي غير الرشيد للطاقة وبما في ذلك المشتقات النفطية، والكهرباء والغاز، وبالتالي فإن الاستمرار على هذا الاستهلاك سيقبل مصادر الدخل المتوفرة للأجيال القادمة وسيولد تحديات بيئية كبيرة للدولة كما يشكل عبء كبيراً على الميزانية.

### • تباع منتجات الطاقة في الكويت بأسعار تحت متوسط الأسعار العالمية:

أسعار الجازولين والديزل في دولة الكويت سعرت بنسبة 66% و 41% على التوالي أقل من أسعارها في الولايات المتحدة في نهاية يوليو 2015، وهي أيضاً تعتبر أقل من متوسط الأسعار في دول مجلس التعاون الخليجي بـ 20% و 6% على التوالي. وتعد تعريفه أسعار الكهرباء في الكويت منخفضة جداً حيث تبلغ بـ 2 فلس للكيلوواط مقابل تكلفة إنتاج تبلغ 41.43 فلس للكيلوواط، بمعنى آخر يجب رفع تعريفه الكهرباء 20 مرة لتغطي تكلفة إنتاجها.

### • تمثل أسعار الطاقة المنخفضة تكلفة كبيرة على الاقتصاد الكويتي:

تكلف أسعار الطاقة الحالية مبالغ طائلة على الميزانية بلغت قيمتها 3 مليار دينار في عام 2014، أو ما يشكل 6.3% من الناتج المحلي الإجمالي، منها 15% تنفق على دعم المنتجات النفطية، وخلال عام 2015 قدرّت ميزانية الدعم على منتجات الطاقة بحوالي 2 مليار دينار، بانخفاض قدره 34% عن العام 2014، إلا أنها مازالت تشكل 5.2% من الناتج المحلي الإجمالي وهي نسبة كبيرة.

### • نصيب الفرد من استهلاك الطاقة بالكويت يعتبر ضمن الأعلى في العالم:

سجلت دولة الكويت المركز السادس عالمياً لنصيب الفرد في استهلاك الطاقة ضمن عينة مكونة من 67 دولة، مما يشير إلى أنّ استهلاك الطاقة في دولة الكويت يعد مرتفع، بالإضافة إلى أن هذا الاستهلاك ينمو بصورة كبيرة ومتسارعة مقارنةً بدول لها متوسط دخل فرد يساوي أو يفوق متوسط دخل الفرد في الكويت، بحيث ارتفع استهلاك الطاقة في الكويت بمتوسط 0.9% سنوياً خلال الـ 40 سنة الماضية، في حين انخفض استهلاك الطاقة بالدول المتقدمة مثل المملكة المتحدة وألمانيا والولايات المتحدة بنسبة -0.9% خلال نفس الفترة.

### • عواقب أخرى لأسعار الطاقة المنخفضة:

وفق التجارب الدولية، فإن المستفيد الأكبر من أسعار الطاقة المنخفضة هم الأسر والعائلات ذات الدخل المرتفع، كما أن هذه الأسعار المنخفضة تعد غير فعّالة في إعادة توزيع الدخل بما يوفر الاستفادة لشرائح السكان الأضعف، بالإضافة إلى أن الاستهلاك العالي للطاقة يجعل الكويت واحدة من أكبر الدول الملوثة والمليئة بمنتجات ثاني أكسيد الكربون والغازات المضرة لصحة الأفراد، ويعد هذا خطر بيئي كبير تواجهه الدولة ويجب تفاديه والتصدي له.

### • الخبرة الدولية في اصلاح أسعار الطاقة:

قامت دولة الكويت أسوةً بالعديد من دول الشرق الأوسط بزيادة كل من أسعار الديزل والكيروسين وتدرس حالياً مقترح لزيادة أسعار الكهرباء، وعلى الصعيد الخليجي نرى أن دولة قطر قامت بزيادة أسعار البنزين، وزادت كل من المملكة العربية السعودية والبحرين تعريفه الكهرباء للمصانع، وفي عمان تمت زيادة أسعار الغاز الطبيعي للمصانع، كما أدخلت دولة الامارات العربية المتحدة آلية التسعير لتحديد أسعار الوقود وفق مراجع دولية.

وقد ساعدت الخبرة الدولية على تحديد العناصر الرئيسية لإصلاحات أسعار الطاقة الناجحة وهي: أن يكون هناك خطة إصلاح شاملة واستراتيجية، كما يجب النظر إلى زيادات تدريجية في أسعار الطاقة وذلك لحماية الفئات الضعيفة من السكان.

### • ما يمكن توقعه من اصلاح أسعار الطاقة في الكويت:

من المتوقع تأثير إصلاح سعر الطاقة على التضخم والقطاع الإنتاجي في المدى القصير، في المقابل فإن الآثار على المدى الطويل ستكون إيجابية على الدولة من ناحية زيادة كفاءة الأداء الاقتصادي وخلق مساحة أكبر للاستثمار العام والخاص، كما

أن له تأثير إيجابي في زيادة العائدات والصادرات وتحقيق توزيع للدخل بشكل أكر كفاءة بين الأسر، ومن جانب آخر فمن الممكن رصد أثر سلبي على النشاط الاقتصادي نتيجة انخفاض الدخل الحقيقي للأسر وانخفاض أرباح الشركات بسبب زيادة الأسعار وتكلفة المدخلات.

#### • الضغوط التضخمية:

لارتفاع أسعار الطاقة تأثير واضح على التضخم، ومن الأفضل التعديل التدريجي لأسعار الطاقة للمساعدة على إبقاء التضخم تحت السيطرة ولتوفير الوقت للقطاع الإنتاجي للتكيف مع الأسعار النسبية الجديدة، كما تشير الخبرات الدولية إلى أن تغيير أسعار الطاقة لها تأثير صغير نسبياً على التضخم وأن تغيير أسعار الغذاء لها الأثر الأكبر.

بالنسبة لزيادة أسعار الديزل في الكويت في يناير 2015 لم يكن لها تأثير ملحوظ على التضخم، وذلك نظراً لصغر حجم الفئة المستفيدة من الديزل، وبالنسبة لقطاع النقل فإن زيادة أسعار الوقود سيكون لها تأثير كبير حيث يعتبر هذا القطاع أكبر مستهلك لمنتجات الوقود.

#### • الاستفادة المتوقعة من تطبيق إعادة إصلاح أسعار الطاقة:

تشير التقديرات الأولية بأنه على المدى الطويل يمكن للكويت أن تزيد نسبة الناتج المحلي الإجمالي من 1.6% إلى 2.3% في حال إصلاح أسعار الطاقة، كما أنه من المقدر زيادة الناتج المحلي الإجمالي إذا تم استثمار هذا التوفير من الإصلاح ما بين 0.06% و 0.08% أي ما يعادل 105 مليون و 140 مليون دينار كويتي على التوالي هذا باستخدام الناتج المحلي الإجمالي لعام 2014 كمرجع.